- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 03(2021) ص479-495

الشراكة الجزائرية -التركية في مجال صناعة النسيج:

دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL

The Algerian-Turkish partnership in the textile industry field: Case study of the Algerian Turkish textile group TAYAL

أ.مسعودي راوية *
جامعة الجزائر3 (الجزائر)
Raouia9@hotmail.fr

أ.د.بن حمود سكينة
جامعة الجزائر3 (الجزائر)
benhamoud.sakina@univ-alger3.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/06/23
تاريخ القبول:
2021/08/21

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الشراكة الجزائرية -التركية
- ✓ صناعة النسيج
- ✓ مجمع تايال

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكة الأجنبية في تنمية قدرات صناعة النسيج الوطنية، كون هذه الإستراتيجية من بين أحسن طرق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين أهم قنوات نقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة. لذا قامت الجزائر في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج الوطنية، بإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات من دولة تركيا. ولعل من أهمها الاتفاقية التي أبرمتها مع شركة طيبة حول إنجاز أكبر مجمع للنسيج بإفريقيا (مجمع تايال) .

Article info

Received
23/06/2021
Accepted
21/08/2021

Keywords:
- ✓ *Algerian-Turkish partnership*
- ✓ *Textile industry*
- ✓ *The Tayal Group*

Abstract :

This study aims to Highlight the role that the foreign partnership can play in the development of the national textile industry capabilities, as this strategy is among the best methods of foreign direct investment, and among the most important channels of technology transfer, expertise and modern management methods. Therefore, Algeria, within the framework of the scheme to support and develop the national textile industry, has concluded several partnership agreements with institutions from the state of Turkey. which the most important is the agreement concluded with the Taiba Company on the realization of the largest textile group in Africa (the Tayal group).

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة :

شهد الاقتصاد الدولي العديد من التغيرات والتطورات، الذي أثر بدوره على استراتيجيات التسيير خاصة بالمؤسسات الاقتصادية الاستثمارية التي وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الراهنة، لاسيما في ظل اقتصاد السوق، وتوسيع ميدان الاستثمارات وتطور المنافسة بين المؤسسات، لهذا لجأت العديد من المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها إلى تبنى إستراتيجية التعاون فيما بينها في مجال معين قصد مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية، وهذا ما يسمى بسياسة إستراتيجية الشراكة. وبما أن الجزائر ليست في منأى عن هذه التغيرات والتحولات التي تعيشها الساحة الدولية وتماشيا مع ذلك قامت بإجراء عدّة إصلاحات هامة على مستوى هياكلها الإستراتيجية والاقتصادية لاسيما في ميدان الاستثمار، فجسدت برامج إصلاحية لتجاوز الوضع المتأزم عبر إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات والخوصصة...الخ والتي تهدف من خلالها إلى الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق. وبالرغم من تلك الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة منذ أكثر من عشريتين إلا أن النتائج المحققة،مازالت بعيدة عن التوقعات، ولم تتمكن المؤسسات الوطنية ومعها مؤسسات النسيج من تحسين مستوى أدائها ومن ثم الارتقاء بصناعة النسيج الوطنية، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية، إلى إطلاق مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر في سنة 2011، وتم في إطاره توقيع عدّة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات من الدولة التركية، خاصة تلك الشراكة التي تجمعها مع شركة طيبة والتي تنص حول إنجاز المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL)، وهذا بغية الاستفادة من خبرتها والاحتكاك معها كونها تتيح العديد من الفرص والمزايا التي يمكن لمؤسسات النسيج الوطنية استغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها، التمويل، طرق التسيير، التكنولوجيا المتواضعة، يد عاملة غير مؤهلة بشكل جيد...الخ. وبسبب المزايا والفرص التي تتيحها الشراكة، أصبحت تعتبر أحد الخيارات المناسبة للنهوض بصناعة النسيج الوطنية إذا ما تم استغلالها بشكل مناسب. رغم أن المشاكل التي تعرضت لها المؤسسات الوطنية في الجزائر ملفتة للانتباه، وسرعة وتيرة النمو الديموغرافي الذي عرف معه ازدياد النزوح الريفي إلى المدن، وظهور عمليات ومشاريع التعمير والإسكان المكثفة، كل هذا أدى إلى نتائج سلبية للنهوض بصناعة النسيج المحلية. وعلى ضوء ما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه، والذي يشكل التساؤل الرئيسي لبحثنا هذا يمكن بلورته كالتالي: إلى أي مدى يمكن للشراكة الجزائرية التركية المساهمة في تطوير صناعة النسيج الوطنية؟ حيث اعتمدنا في مقالنا هذا على مجموعة من الفرضيات يمكن طرحها على النحو التالي:

- مساهمة صناعة النسيج في التنمية الاقتصادية في الجزائر تعد ضعيفة.
- الشراكة الجزائرية التركية في مجال النسيج هي شراكة رائدة.

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها، إعطاء لمحة عن الشراكة الأجنبية والتعرف على الوضع الراهن لصناعة النسيج بالجزائر، وإبراز أهمية الشراكة الأجنبية في النهوض بصناعة النسيج الوطنية وإيجاد مكانة لها في السوق العالمية، الشراكة الأجنبية في صناعة النسيج لها أهمية كبيرة كونها تعمل على حل المشاكل الهيكلية التي يعاني منها قطاع النسيج، بالإضافة إلى نقل الخبرة والتكنولوجيا. وبناء على ما سبق، وللإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث عناصر عن طريق الأخذ بالوضع الراهن عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير، بحيث يتناول المحور الأول الإطار النظري للشراكة الأجنبية بما فيها المفاهيم الأساسية للشراكة وأهم الأشكال التي يمكن أن تأخذها، أما المحور الثاني : واقع صناعة النسيج في الجزائر فسنتطرق من خلاله إلى ذكر أهم الاصلاحات والتجارب التي مرت بها هذه الصناعة، أما فيما يخص المحور الثالث : دراسة المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL) فسنتطرق من خلاله إلى تقديم المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL) ، وإبراز أهم المزايا والفرص التي سوف تمنحها هذه الشراكة لمؤسسات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

النسيج الوطنية، إن الحاجة للمعرفة والبحث العلمي اليوم أكثر من أي وقت مضى، فدول العالم الآن في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم، وهذه المعرفة تقود إلى التقدم والرفاهية وتضمن للإنسان التفوق على غيره .وقد تأكد بما لا يدع مجالا للشق أن المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح للإنسان والدولة العصرية، ونتيجة لهذه المعرفة المتطورة انتشرت ظاهرة الصناعة، وعليه فإن طبيعة دراستنا ذات صفة أساسية تتمثل في المنهج الاستقرائي، الذي يستخدم أسلوب الملاحظة، والتحليل، والمقارنة، والمقاربات لتحديد الواقع المستهدف.

2. الإطار النظري للشراكة الأجنبية

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والأبحاث في مجالات عديدة.

1.2 مفهوم الشراكة الأجنبية وأسبابها:

1.1.2 مفهوم الشراكة الأجنبية:

رغم حداثة استخدام مصطلح الشراكة الأجنبية من قبل الاتحاد الأوروبي في تعاملها مع الدول المتوسطية، إلاّ أنه تم التطرق إليه لأول مرة في مجال العلاقات الدولية أواخر ثمانينيات القرن العشرين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، وفيما يلي سنتطرق لذكر أهم تعاريف الشراكة الأجنبية:

يعرف B.Ponson الشراكة الأجنبية على أنها: "كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة.

فيعتبر P.Dussage و B.Garrette أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقييم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة(Bruno Ponson ,1999 :14).

كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها: "عقد أو اتفاق بين شخصية أو مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء للقيام بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري...، حيث لا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، بل يمتد أيضا إلى المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية وكذا المساهمة في جميع عمليات مراحل الإنتاج والتسويق بهدف تقاسم الطرفين المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية (بن حمودة،64:2007).

في حين هناك من يعرف الشراكة الأجنبية على أنها: "تنطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"(سميح مسعود برقاوي،1998: 18-19).

2.1.2 أسباب الشراكة:

تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور، فاللجوء إليها يبرره التعاون بين الأطراف وتبادل المنافع الاقتصادية وتعظيم الاستفادة منها، كما تعتبر ممر ضروري وإلزامي للمؤسسات المحلية بتقديمها ميزة إضافية فيما يخص جودة السلع والخدمات المعروضة على مستوى السوق الوطني، والسماح للمنتجات والخدمات المحلية بأن تأخذ مكانها في السوق الأجنبي. ويمكننا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

-**تنامي ظاهرة العولمة:** إن المنطق الاقتصادي المعاصر وعولمة الأعمال تفرض على المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها البحث خارج إقليمها عن أسواق جديدة لرؤية عالمية ودولية جديدة، فظهور العولمة وتناميها مؤخرا يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول(أحمد سيد،58:2000).

-**تزايد حدة المنافسة:** في عصر العولمة يعتبر ازدياد حدة المنافسة سببا هاما لقيام الشراكة الأجنبية بين المؤسسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة للتعاون والاتحاد فيما بينها(ساحي فوزية،87:2011).

-**تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها:** وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير ولهذا تبحث المؤسسات (بما فيها الرائدة) عن الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تنتج لها نقلا أرخص للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

- **الإخفاقات الكبيرة والمتعددة لعمليات الاندماج:** والتي أصبحت تعد دافعا لتطوير الشراكة الإستراتيجية، كبديل يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يساهم في تحسين أداء دلك النشاط وتطويره.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي تتمثل في التحديات والمخاطر والأزمات التي تواجهها مختلف المؤسسات، إضافة إلى هذا توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة(فريد النجار ،1999: 30).

2.2 أهداف الشراكة الأجنبية:

تنظر المؤسسات الاقتصادية للشراكة على أنها الوسيلة لرفع الموارد المالية، القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، فالشراكة تعد أسلوب يفيد المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها في تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها مايلي:

-تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية ويتم ذلك من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب.

-المشاركة في المخاطر، حيث يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر(الحدي نجوى،88:2015).

-تستهدف الشراكة الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية من خلال التبادل والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي والسلع والمهارات والمعارف والموارد الأخرى.

-كما تهدف الشراكة إلى تطوير نظم الإنتاج وتحسين كفاءة المشاريع الاقتصادية من خلال التكيف مع متطلبات السوق ومواجهة المنافسة المحلية والدولية وذلك بتخفيض التكاليف وتلبية شروط الجودة واكتساب التقنيات الحديثة والمرونة في التنظيم، كما تواجه المؤسسات تحديات كبيرة متمثلة في المنافسة وضرورة تلبية الطلب النهائي، مما يحتم الدخول في شراكة مع مؤسسات تتوفر على ميزة نسبية لإنتاج سلع منافسة، وتنسيق جهود الشراكة الأمرة بالأعمال في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا واستخدامها في تحسين الإنتاج والكشف عن أسواق جديدة(أبو قحف عبد السلام،449:2001).

ويمكن القول أن القيام بالشراكة يكون بغرض تحقيق جملة من الأهداف منها تخفيض التكاليف وتعزيز الوضعية التنافسية والدخول إلى الأسواق الخارجية، كذلك التعاون في مجال الاختراعات والابتكارات التكنولوجية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2 أشكال الشراكة الأجنبية:

تأخذ الشراكة الأجنبية عدّة أشكال وذلك حسب العلاقة التي تربط بين الشركاء، ويتم الاتفاق على شكل الشراكة انطلاقا من الأهداف المنتظرة لكل شريك، وذلك كما يلي:

1.3.2 الشراكة التجارية:

تؤدي الشراكة في المجال التجاري دورا ديناميكيا خاصة في بيع وشراء المنتجات داخل الأسواق المحلية والدولية، وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة من أجل الترويج لمنتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية، أو فتح شبكات جديدة للتوزيع الشيء الذي يؤثر على رقم أعمالها بصفة ايجابية.(معين أحمد السيد،1999:08).

2.3.2 الشراكة الصناعية:

بسبب تطور وتعقيد مسار التصنيع من خلال صعوبة مسايرة أساليب الإنتاج الحديثة وكذا التطور التكنولوجي ظهر هذا النوع من الشراكة، وتبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني انطلاقا من ضخامة لتكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا ما تتطلبه من تكنولوجيا عالية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أو جماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة، وبهذا فإن أسلوب الشراكة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب(بن رجم محمد خميسي،2017: 37).

3.3.2 الشراكة التقنية:

ظهرت هذه الصيغة من الشراكة كنتيجة للمتغيرات في المجال التكنولوجي وزيادة تكاليف البحث والإبداع، ويمكن تقسيم هذا النوع من الشراكة إلى:

- **اتفاقية البحث والتطوير:** العديد من الحكومات والشركات تخصص مبالغ معتبرة لإنفاقها في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية، لذا يتم اللجوء إلى هذه الصيغة قصد الاستفادة من خبرة الطرف الثاني وكذلك في مجال التمويل وتخفيض المخاطر(عبد النعيم دفرور، 2018: 31)ومن بين القطاعات التي يظهر فيها هذا النوع من الشراكة نذكر:
  - ✓ قطاع الأدوية؛
  - ✓ مراكز الأبحاث والبحث والتطوير بين الجامعات؛
  - ✓ مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات.
- **اتفاقية تحويل المعارف:** تسمح هذه الصيغة للشريك من الاستفادة من نقل المعارف ذات القيمة الاقتصادية الهامة التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والمردودية بالإضافة إلى رفع مستواها التنافسي على مستوى المحيط العام.

4. 3. 2 الشراكة المالية :

هذا النوع من الشراكة متعلقة بدرجة مساهمة الشريك في رأس مال الشريك الثاني عن طريق الاستثمار المباشر، حيث تتيح هذه الصيغة الحق في توجيه إدارة وسياسات للشريك الذي تمت المساهمة في رأس ماله، الأمر الذي يخدم مصالح الشريك المستثمر في تطوير منتجاته وجهوده التسويقية(متناوي أحمد،2015: 70) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.2 أثار الشراكة الأجنبية على المؤسسات المحلية:

تعتبر الشراكة الأجنبية خيارا استراتيجيا للمؤسسات الاقتصادية خاصة في تنامي ظاهرة العولمة، وما صاحبها من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهذا الخيار يحقق للمؤسسات المحلية جملة من المنافع نذكرها فيما يلي:

- تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.

- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك، ووفائه للمنتج.

- رفع معدلات الربح، حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح، كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح بصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية(بلالطة مبارك،2006: 05)

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد.

- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها.

- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد المؤسسات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة (طيب أمال ، 121:2018).

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوفر بدرجة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية، وتسهيل المعاملات والإجراءات الإدارية.

3. واقع صناعة النسيج في الجزائر:

تعد صناعة النسيج إحدى الصناعات الأولى التي أعطي لها الاهتمام في الجزائر المستقلة، فالإستراتيجية المتبعة لتطوير القطاع اعتمدت في فترة السبعينيات بشكل واسع على تكثيف الاستثمار، وهذا بغية زيادة الإنتاج والإنتاجية والتخفيف من التباعية للخارج ومن ثم تحقيق التنمية للقطاع، إلا أنه وللآسف ومنذ الأزمة البترولية لسنة 1986 والقطاع يشهد إخفاقات شديدة ومتتالية، خاصة بعد انفتاح الجزائر على السوق العالمي، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى القيام بإصلاحات اقتصادية منذ سنة 2011، تمثلت في إطلاق مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر، وهذا من أجل النهوض بصناعة النسيج الوطنية وتطويرها.

1.3 صناعة النسيج في الجزائر خلال الفترة (1967-1986):

عرفت صناعة النسيج خلال الستينات انطلاقة بطيئة نظرا للإمكانيات المتاحة، حيث كانت تعاني هذه الصناعة من تبعية كبيرة للخارج، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على إنشاء صناعة نسيجية جزائرية حقيقية، وبغية تحقيق ذلك تم مع بداية تنفيذ المخطط الثلاثي الأولى (1967-1969) إنشاء الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)، والتي تولت على عاتقها تطوير صناعة النسيج بالجزائر إلى جانب الشركة الوطنية للخياطة (SONAC) (الثورة الصناعية،1974: 113) .

كما حظيت صناعة النسيج بأهمية كبيرة في المخططين الرباعيين الأول والثاني (1970-1977)، وعملت على تحقيق أهداف أساسية، منها توفير اللباس المعقول لكافة السكان والوصول إلى الاكتفاء، كما عملت هذه الصناعة على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حيث بلغ عدد المناصب في قطاع النسيج حوالي 14.200 منصب شغل سنة 1977 (مرابط سليمان، بوعناني حكيمة، مليكي سمير بهاء الدين،2013: 291) .

ما ميز صناعة النسيج في بداية المخطط الرباعي الثاني هو دمج كل من الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX) والشركة الوطنية للخياطة (SONAC) في شركة واحدة وهي الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)، حيث تضم هذه الشركة حوالي واحد وثلاثون وحدة إنتاجية تغطي صناعة النسيج والملابس بأكملها (مرابط سليمان، مالكي سمير ،2016: 216) .

وبالرغم من تلك الجهود الرامية إلى بناء وتطوير صناعة النسيج الوطنية، إلا أن عرفت هذه الصناعة كغيرها من القطاعات الصناعية الأخرى صعوبات في العمليات التسيرية، وهذا نظرا للحجم الكبير للمؤسسات وكذا الاعتماد على التسيير المركزي والذي أظهر فشلا ونقائص كبيرة، فلقد كانت النتائج دون المستوى المطلوب ولم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المسطرة، وعليه فقد شهدت صناعة النسيج خلال الفترة (1982-1986) مجموعة من الإصلاحات بهدف تسوية الوضع أهمها:

1982: إعادة الهيكلة العضوية للشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX) وتقسيمها إلى العديد من المؤسسات حب التكنولوجيا المستعملة والمواد المنتجة، حيث نجد منها(SAMIR MAROUF,2005: 156) : شركة COTITEX (القطن)، شركة ELATEX (الصوف)، شركة SOITEX (الحرير)، شركة ECOTEX (صناعة الألبسة).

1985: إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية (COTITEX) إلى أربع شركات جهوية (تقسيم جهوي).

1986: إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات الصوفية (ELATEX) كما حدث مع الصناعات النسيجية القطنية.

على إثر هذه الحلول والإصلاحات تعزز الجهاز التسيري من خلال التخفيض من المركزية، غير أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب والوضعية المالية للأسف كانت تزداد سوءا.

ومع انهيار أسعار البترول (1986)، والذي يعد المصدر الأول للأموال التي كانت تسخر للاستثمارات وجلب المدخلات من الخارج، تضافرت المعوقات وتعقدت الأوضاع ودخلت الصناعة الجزائرية ومعها صناعة النسيج مرحلة جديدة أقل ما يقال عنها متأزمة وتخفي الكثير من المفاجئات.

2.3 صناعة النسيج في الجزائر خلال الفترة (1987-1999):

صناعة النسيج كغيرها من القطاعات الصناعية التي شهدت تغيرات كثيرة وجدرية خلال الفترة (1987-1999)، فلقد عانت كثيرا من البيئة المؤسساتية الغير مطهرة والنظام البنكي الغير مرن والمطبق لنسب فوائد عالية وخسائر الصرف الناتجة على تخفيض قيمة الدينار الجزائري، إلى غير ذلك من الأوضاع الصعبة والتي أدخلت صناعة النسيج في دوامة من الإصلاحات المتعاقبة والهادفة إلى إيجاد حلول تدفع بقطاع صناعة النسيج إلى تحريره وتخليصه من التباعية للدولة، وبالتالي اعتماده على قدراته الذاتية من أجل تحسين الأوضاع. وفيما يلي نذكر أهم الإصلاحات التي شهدتها صناعة النسيج الوطنية خلال هذه الفترة.

1988: تحويل مؤسسات النسيج العمومية إلى شخص معنوي، خاضعة لقواعد القانون التجاري ومكتسبة شكل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات أسهم، كما تحصلت مؤسسات النسيج العمومية على الاستقلالية بموجب القانون رقم (88-01) المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية والذي منحهما حرية المبادرة واتخاذ قرارات الاستثمار وفق ما يخدم مصلحتها. كما تم في نفس السنة ربط مؤسسات النسيج العمومية بصندوق المساهمة للصناعة المختلفة، أين تبقى الدولة المالك والمساهم في المؤسسة العمومية، أما التسيير فهو موكل إلى هذه الهيئة (الطيب داودي، 2013: 141-142)إلاّ أنه ولعدم بلوغ الأهداف المرجوة ظهر تنظيم جديد.

1996: حل صناديق المساهمة وربط مؤسسات النسيج العمومية بتنظيم جديد يدعى الشركة القابضة للصناعات المختلفة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

(HOLDMAN)، كما تم في تلك السنة إطلاق أول برنامج للخوصصة وذلك بموجب الأمر رقم (1995-22)، والذي نص صراحة على إدخال كل مؤسسات صناعة النسيج في عملية الخوصصة. إلا أنه وللأسف لم تكن هذه العملية ناجحة، حيث لم تتم عملية الخوصصة لأية مؤسسة عمومية كبرى من قطاع صناعة النسيج.

1999: اتخاذ إجراءات جديدة من طرف الشركة القابضة(HOLDMAN) والقاضية بإعادة هيكلة قطاع النسيج، وتم على إثر ذلك خلق 03 مجمعات صناعية وهي:المجمع الصناعي للنسيج القاعدي (TEXMACO)مع 24 وحدة إنتاجية ومجمعين لصناعة الملابس (W.S.F) و (CH FASHION).

إلا أنه ورغم الإصلاحات المتتالية لم تستطيع صناعة النسيج الوطنية من تجاوز المشاكل والدخول في عملية التطور والتنمية، فمع مرور السنوات أصبحت صناعة النسيج تفقد مكانتها أكثر فأكثر حيث أن مساهمة هذه الصناعة في الإنتاج الصناعي الوطني تقهقرت من 3.93% سنة 1990 إلى 1.32% سنة 2000 كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول (1):تطور مساهمة صناعة النسيج في الإنتاج الصناعي ما بين 1990 – 2000 **(الوحدة: مليار دج ,%)**

البيان		1990		1993		1996	
إ. إ. ص. ن		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
	قطاع عام	8525.6	64.15	11061.1	69.91	12698.3	53.80
	قطاع خاص	4768.1	35.85	4759.6	30.09	10921.1	46.2
	المجموع	13293.7	100	15820.7	100	23619.4	100
الإنتاج الصناعي الوطني		337929.4		707837		1611377.9	
مساهمة ص ن في إ ص و (%)		3.93		2.23		1.46	

	1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%
قطاع عام	9198.62	23.80	7987.8	20.55
قطاع خاص	29475.0	76.20	30867.4	79.45
المجموع	38673.6	100	38855.2	100
الإنتاج الوطني الصناعي	2136650.5		2927598.5	
مساهمة صناعة النسيج في الإنتاج الصناعي الوطني (%)	1.81		1.32	

إ. إ. ص. ن: الإنتاج الإجمالي لصناعة النسيج

مساهمة ص ن في إ ص و مساهمة صناعة النسيج في الإنتاج الصناعي الوطني.

Source : office national des statistiques (janvier 2016), rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, collection statistiques N° 197, Alger, 2016, p : 29-38

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (01) بأن قطاع النسيج العمومي قد سجل تراجعا لفائدة القطاع الخاص، حيث مرت حصة القطاع العام من 46.15% سنة 1990 إلى 20.55% سنة 2000، طبعا هذه الوضعية أثرت كثيرا على عملية التشغيل وفقد القطاع العام حوالي 67% من موارد البشرية بين 1990 و2000، أما القطاع الخاص فقد تمكن بعد سنة 1996 من رفع حصته من السوق والتي وصلت إلى 79.45% سنة 2000، فإنتاج القطاع الخاص مرّ من 4768.1 مليون دج سنة 1990 إلى 30867.4 مليون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

دج سنة 2000 مسجلا بذلك ارتفاع قدره 54.7%، وعليه فقد أصبح القطاع الخاص يشغل حوالي 75% من مجموع العاملين في صناعة النسيج.

3.3 صناعة النسيج في ظل البرامج التنموية (2001-2014):

صناعة النسيج وكغيرها من الصناعات التحويلية شهدت تراجعا رهيبا خلال الفترة (2001-2014)، فالبرغم من تدفق الكبير للموارد نتيجة تحسن في أسعار البترول، واعتماد الجزائر سياسة تنموية متشبعة بالفكر الكنزي المبني على تعزيز الإنفاق الحكومي الاستثماري المحفز للطلب الفعّال والدافع لحدوث التوازن والنمو الاقتصادي.

إلا أن ظلت صناعة النسيج تسجل نتائج سلبية، فلقد قدر معدل النمو سنة 2000 بـ-27.0% وهو الفرع الصناعي الأكثر تراجعا خلال هذه السنة، غير أن استمرار الدولة في إستراتيجيتها الجديدة المبنية على الإنفاق الحكومي الاستثماري وتخليها عن متابعة المؤسسات المنتجة، أدى إلى تزايد تدهور الوضع، فلقد سجلت صناعة النسيج في سنة 2010 معدل نمو سالب قدر بـ 2.4% وهو أكثر تراجع في كل قطاعات الصناعة التحويلية عندما كان ينفذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). أما خلال سنتي 2012و2013 فقد سجل معدل نمو موجبا قدره 1.5% و0.3% على التوالي، لتسجل مجددا صناعة النسيج معدل نمو سالب في سنة 2014 قدر بـ 0.1%، والشكل رقم (01) يوضح لنا ذلك.

الشكل (01): تطور معدل النمو الحقيقي لصناعة النسيج خلال الفترة (2001-2014)

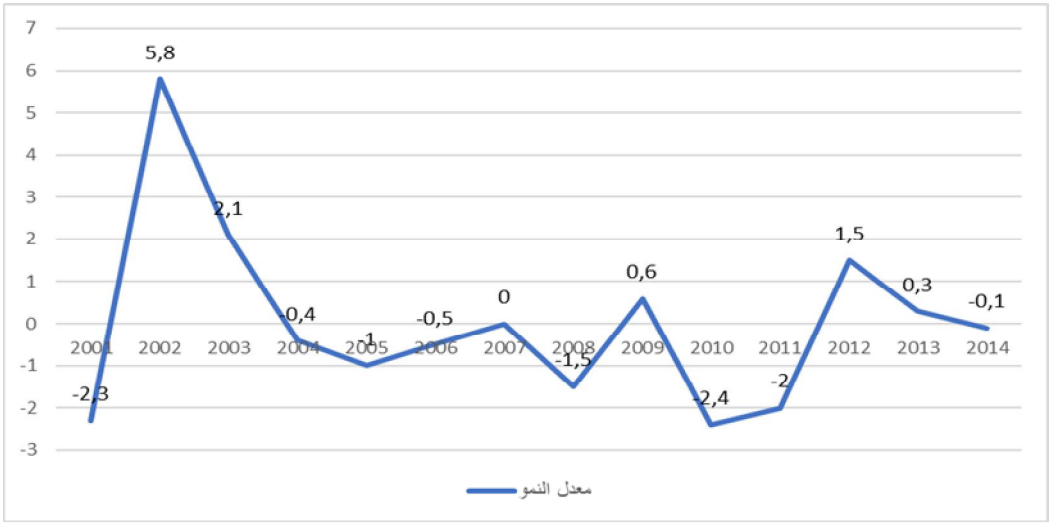

Source : (ONS 2016), les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, collection statistique N° 751, Alger, 2016, P : 11-14.

يمكن تفسير هذا التدهور الرهيب لصناعة النسيج الوطنية خلال الفترة (2001-2014) إلى تراجع إنتاج القطاع العمومي، وتزايد الانفتاح التجاري الذي ساهم بشكل كبير في اندثار هذه الصناعة، وهذا نتيجة عدم قدرة مؤسسات النسيج العمومية من مجابهة المنافسة الأجنبية (السعر، الجودة) الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات (وحدات سوق أهراس، الأغواط، عين تموشنت، معسكر)، بالمقابل عرف القطاع الخاص تزايد في عدد مؤسساته (م ص م) خلال الفترة (2001-2014)، فلقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في صناعة النسيج والملابس خلال سنة 2014 حوالي 6158 مؤسسة مقابل 3726 مؤسسة سنة 2001، بالرغم من هذا الارتفاع المسجل في عدد المؤسسات الناشطة في صناعة النسيج، إلا أنها لم تتمكن من إعادة بعث صناعة النسيج الوطنية وتطويرها، وهذا نظرا للإمكانيات المحدودة التي تملكها هذه المؤسسات.

إن هذا التراجع الرهيب الذي أصاب صناعة النسيج الوطنية خلال الفترة (2001-2014) يمكن إظهاره كذلك من خلال نسبة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مساهمة هذه الصناعة في إجمالي الناتج المحلي، والتي لم تتجاوز طيلة هذه الفترة 0.74% كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (02): تطور مساهمة صناعة النسيج في إجمالي الناتج المحلي في الفترة (2001-2014)

(الوحدة: مليار دج, %)

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الناتج المحلي	5234.3	5551.1	6289.6	7303.4	8873.1	10195.2	11257.6
إجمالي الناتج المحلي لصناعة النسيج	38.3	41.4	43.9	44.6	45.5	44.7	44.3
مساهمة صناعة النسيج في إجمالي الناتج المحلي (%)	0.73	0.74	0.69	0.61	0.51	0.43	0.39

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج المحلي	12836.9	12043.5	138846.9	16071.5	17480.2	18444.5	19410.6
إجمالي الناتج المحلي لصناعة النسيج	43.2	43.9	43.9	43.9	45.4	45.7	45.6
مساهمة صناعة النسيج في إجمالي الناتج المحلي (%)	0.33	0.36	0.31	0.27	0.25	0.24	0.23

Source : office national des statistiques (janvier 2016), rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, op-cit.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أن مساهمة صناعة النسيج في إجمالي الناتج الخام في تراجع مستمر، فلقد بلغت مساهمتها في سنة 2014 حوالي 0.23%مقابل 0.73% سنة 2001 أي تراجع بنسبة 68.50%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاصل في نسبة المساهمة إلى تراجع إنتاج القطاع العمومي، فلقد انخفض إنتاجه من حوالي 7489.8 مليون دج سنة 2001 إلى حوالي 3603.4 مليون دج سنة 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى ضعف القطاع في استخدام القدرات والموارد المتاحة، وسوء التسيير، علاوة على وجود القطاع غير الرسمي ومنافسة الموارد المستوردة، أما فيما يخص القطاع الخاص فنجده قد حقق نتائج إيجابية طيلة الفترة (2001-2014)، فلقد بلغ إنتاج القطاع الخاص من صناعة النسيج والملابس سنة 2014 حوالي 42056.8 مليون دج مقابل 30855.1 مليون دج سنة 2001، مسجلا بذلك ارتفاع قدر ب 36.30%، ويعود هذا الارتفاع إلى أن معظم مؤسسات القطاع الخاص تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية.

وبالرغم من ارتفاع إنتاج القطاع الخاص، إلا أن الحاجة لا تغطي سوى 4% من الإنتاج الوطني أي 96% يتم عن طريق الاستيراد، وهو ما يتأكد لنا من خلال الجدول رقم (04) فالواردات الجزائر من صناعة النسيج والملابس عرفت ارتفاعا رهيبا ومتواصلا خاصة ابتداء من سنة 2007.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل (02): تطور واردات الجزائر من صناعة النسيج للفترة (2001- 2014) (الوحدة: مليون دج)

Source:-ONS(2014), évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012,

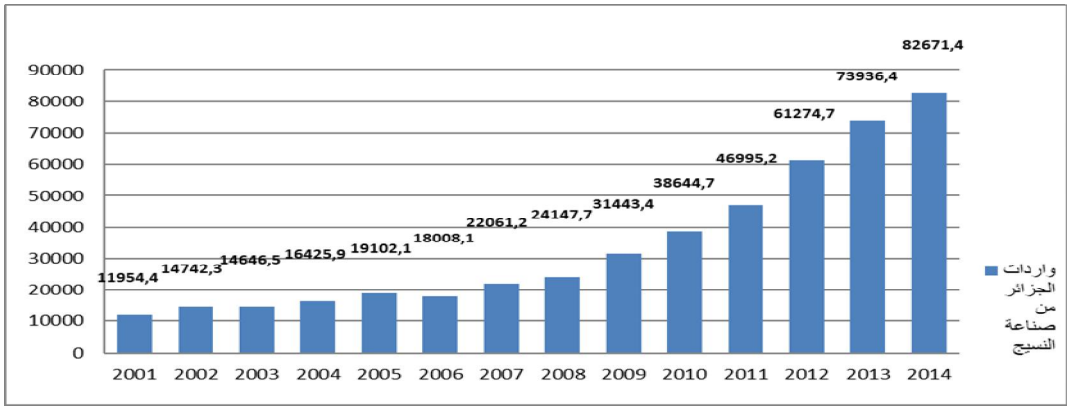

Collections statistiques, N : 182, Alger, P .28 .
- ONS(2017), évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, Collection statistiques, N : 205, Alger, P.22.

يتبين من الشكل أعلاه أن واردات الجزائر من النسيج والملابس عرفت حالة من عدم الاستقرار خلال الفترة (2001-2006)،حيث بلغت قيمتها في سنة2006 حوالي 18008.1 مليون دج مقابل 19102.1 مليون دج في سنة 2005، لتسجل ابتداء من سنة 2007 ارتفاعا متواصلا، حيث بلغت نسبة ارتفاع واردات الجزائر من النسيج والملابس خلال الفترة (2007-2014) حوالي 591.55%. ويرجع سبب ارتفاع الواردات إلى حل مؤسسات النسيج العمومية إضافة إلى تخلي العديد من المنتجين الخواص عن نشاطهم الإنتاجي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة المادة الأولية من جهة، وغزو المنتجات المستوردة خاصة الصينية منها السوق الوطنية من جهة أخرى، كل هذا أدى تحويل المئات من المصنعين لنشاطهم الاقتصادي من الإنتاج إلى الاستيراد، الأمر الذي أبقى الجزائر تعاني من تبعية كبيرة للخارج خاصة فيما يخص استيراد المواد الأولية ولتدارك هذا الوضع المتدني لصناعة النسيج قام مجلس مساهمة الدولة في 03 مارس 2011بالمصادق على مخطط وتطوير كل المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات التحويلية بما فيها صناعة النسيج، وهذا بغية إعادة بعثها وتطويرها، ومن أجل تحقيق ذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل فيما يلي (Industrie du TEXTILE et Confection ,2014 :09)

-إعادة هيكلة المجمع الصناعي للنسيج القاعدي (**TEXMACO**).

-الدمج المالي.

-تحديث المعدات.

-ترقية المرافق.

-تكوين الموظفين

-تعزيز شبكة التوزيع.

وللإشارة تم الشروع في تنفيذ بعض المشاريع في نهاية سنة 2011 كإنجاز الشبكة التجارية وتكوين الموارد البشرية في حين تم الانطلاق في إنجاز المشاريع المتبقية الأخرى في بداية جانفي 2014.

ورغبة من الدولة الجزائرية في مواصلة الإصلاحات بغية تطوير صناعة النسيج الوطنية، قامت خلال السنة المالية 2013 بإبرام عدّة عقود شراكة مع متعاملين من دولة تركيا، كما قامت في سنة 2015 بحل جميع شركات تسيير

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مساهمات الدولة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم واستبدالها بمجمعات صناعية، وفي هذا الشأن تم ربط جميع مؤسسات النسيج العمومية بمجموعة **GETEX**.(Presentation du secteur public marchand industriel ,AOUT 2017 :06 -07)

وكنتيجة لهذه الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنة2011، بدأت صناعة النسيج تسترجع مكانتها شيئا فشيئا في الاقتصاد الوطني، فلقد بلغ معدل النمو الحقيقي لصناعة النسيج في سنة 2017 حوالي 10.9%مقابل 2,3% سنة2001 وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال الفترة (2000-2017)، كما عرفت نسبة مساهمة صناعة النسيج في الناتج الداخلي الخام هي الأخرى ارتفاعا، حيث بلغت نسبة مساهمتها في سنة 2017 حوالى0,28%مقابل 0.23 %سنة 2014.

أما فيما يخص المبادلات الخارجية، فلقد عرفت نسبة مساهمة صناعة النسيج في إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا منذ سنة 2015، حيث بلغت نسبة مساهمتها في سنتي2016و2017 حوالي 0,10% و 0,19%على التوالي وعليه نستخلص بان الظروف الحالية مواتية لإعادة بعث صناعة النسيج بعد توفر العديد من الشروط والإمكانيات ضمن القطاع العمومي على وجه الخصوص، والتي تخول له الانطلاق من جديد، خاصة فيما يتعلق بالتطهير المالي للمؤسسات، وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة، بالإضافة إلى تكوين العمال، وفض الإشكال المتعلق بدفع مستحقاتهم .

4. دراسة المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL)

قامت الجزائر في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر بإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات من دولة تركيا، وهذا بغية الاستفادة من خبرتها خاصة وأن تركيا تعد من الدول الرائدة في مجال صناعة النسيج، ولعل من أهم الاتفاقيات التي تم إبرامها مع دولة تركيا في هذا المجال، إنشاء المجمع الجزائر التركي للنسيج تايال. وفيما يلي سوف نقوم بعرض هذا المجمع وإبراز أهم الفرص التي سوف يتيحها هذا المجمع للمؤسسات الوطنية وكذا المزايا.

1.4 عرض المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL):

تم في ديسمبر من عام 2013، توقيع اتفاقية شراكة بين الحكومة الجزائرية ودولة تركيا، أسفرت هذه الاتفاقيات على انجاز أكبر قطب صناعي للنسيج بإفريقيا، تحت اسم "الملابس الرياضية الجزائرية"**(TAYAL)** وبتكلفة قدرت ب1,55ملايير دولار وبموجب هذه الاتفاقية تمتلك شركة طيبة التبعة لمجموعة **(TAY)**التركية 49%من أسهم المجمع، بينما تمتلك الحكومة الجزائرية 51%من الأسهم منها 30% ترجع إلى مجمع الملابس **(CH)**و21% المتبقية للشركة الجزائرية للمنسوجات **(TEXALG)**.

سيتم بناء المجمع بشكل كامل عير مرحلتين على قطعة أرض بمساحة إجمالية قدرها 250هكتار في المنطقة الصناعية"سيدي خطاب" بولاية غليزان، المرحلة الأولى من هذا المشروع يتم فيها إنشاء ثمانية مصانع مندمجة على مساحة قدرها 100هكتار، متخصصة في إنتاج قماش الدنيم (الخاص بصناعة الجينز)، والألياف النسيجية، والألبسة (قمصان، سراويل،...ألخ).ومن المنتظر أن يتم خلال هذه المرحلة الأولى من المشروع إنتاج 60 **مليون متر** من القماش الدنيم **سنويا**،50% منه يتم توجيهه لصناعة سراويل الجينز محليا، أما الباقي (50%)يتم تصديرها نحو الخارج،كما ينتظر إنتاج30**مليون قطعة ألبسة** سنويا بمجرد أن يكتمل إنشاء هذه المصانع. (Le secteur du TEXTILE et de l'habillement en Algérie ,Novembre 2014 :02).

ولتحقيق النوعية والتنافسية في الإنتاج تم إنشاء مركز تكويني في هذه المرحلة الأولى من المشروع، بطاقة إستعابية تقدر بـ 500 متربص/أو متربصة يوميا، حيث يضمن هدا المركز دورات تكوينية للموظفين، قصد خلق كفاءات تتماشى مع التطورات الحاصلة في صناعة النسيج، كما سيتم إنشاء في هذه المرحلة الأولى من المشروع مركز للأعمال التجارية وصالات عرض إضافة إلى قطب عقاري إقامي للمستخدمين بما يقارب ب567مسكن، أما المرحلة الثنائية سيتم خلالها انجاز10 مصانع على مساحة قدرها 150هكتار، متخصصة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أساسا في إنتاج قماش الدنيم، الأقمشة غير المنسوجة،(أقمشة التريكو)، الكتان المنزلي والألبسة الجاهزة، إضافة إلى ذلك سيتم إنشاء مصنع متخصص في إنتاج الألياف الاصطناعية، وهذا بغية تلبية الطلب المحلي والتصدير إلى الدول المجاورة والى أوروبا، ولتحقيق ذلك تم مسبقا تكوين مهندسين وتقنيين كبار على كيفية إنتاج الألياف الاصطناعية (**ACRYLIQUE , ,POLYSTER POLYAMIDE)**.وبما إن هذه المواد تصنع من مشتقات المحروقات **(البيروبلين، الامونياك...**الخ) والجزائر بلد تتمتع بالثروة الباطنية فبإمكانها استغلال هذه الفرصة من أجل الاستثمار في صناعة الألياف الاصطناعية محليا خاصة وأن تعد الألياف الاصطناعية في الآونة الأخيرة من بين المواد الأولية الأكثر طلبا واستخداما من قبل دول العالم في إنتاج الأقمشة والألبسة الجاهزة.

2.4المزايا التي يوفرها المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL):

يعد المجمع الجزائري التركي للنسيج **(TAYAL)** أحد أهم المشاريع التي تم تجسيدها في إطار إستراتيجية النهوض بصناعة النسيج بالجزائر، وهذا نظرا للدور الحيوي والمهم الذي سوف يلعبه هذا المجمع في الرفع من القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة، إضافة إلى رفع معدات التشغيل. وفيما يلي نذكر أهم المزايا التي سوف يتيحها هذا المجمع لصناعة النسيج الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

1.2.4 نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المهنية:

تعد الشراكة الأجنبية أحد أهم قنوات نقل التكنولوجيا المتقدمة للدولة المضيفة، لذا تسعى الجزائر من وراء تجسيد هذا المجمع تحقيق ذالك، وهذا عن طريق تشجيع المستثمرين الأتراك مؤسسات النسيج الوطنية على الاستفادة من خبرتهم في بناء قدراتهم التكنولوجية، وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة، وهذا من شأنه سيسمح بالرفع من القوة الإنتاجية العاملة محليا وتطوير التكنولوجيا.

2.2.4 تقليص حجم البطالة وزيادة فرص العمل:

ينتظر من المجمع الجزائري التركي للنسيج **(TAYAL)** أن يوفر 25000 ألف منصب عمل بمجرد الانتهاء من انجازه، حيث سيتم خلال المرحلة الأولى من تجسيد هذا المجمع توفير10 ألف منصب عمل، وهذا ما سيسمح بالتقليل من حجم البطالة، فحسب التصريحات المقدمة من والي ولاية غليزان ستنخفض نسبة البطالة على مستوى الولاية من 08% إلى 04% بمجرد انطلاق هذا المجمع في العمل، وللعلم تم إلى غاية سنة 2020 من توظيف أكثر من 887 متخرج من التكوين المهني في المجمع الجزائري التركي للنسيج ، إضافة إلى ذألك سوف يسمح هذا المجمع بتوفير مناصب شغل بطريقة غير مباشرة عن طريق تشجيع زراعة القطن بالجزائر وهذا بغية جعل المنتوج النهائي 100%جزائري.

3.2.4 تغطية الطلب المحلي:

سيسمح هذا المجمع بتغطية احتياجات السوق المحلية من السلع الوسيطة (ألياف، خيوط.. الخ) والسلع النهائية (الألبسة)، عن طريق تخصيص 40% من إجمالي إنتاج المجمع، وللإشارة الجزائر اليوم تغطي فقط 5% من احتياجاتها من النسيج، وعليه سيساهم هذا القطب الصناعي في تحويل الجزائر من بلد مستورد لحوالي 95% من منتجات النسيج إلى بلد منتج ومصدر لمختلف المنتجات واللوازم في هذا القطاع، وكانت أولى المصانع الثلاث لإنتاج المواد الأولية قد دخلت حيز النشاط الفعلي في **مارس** 2018 إضافة إلى مصنع لصناعة خيوط قماش" الجينز" يعمل من خلال تكنولوجيا متطورة وألات مخترعة بأحدث التقنيات العالمية تم تدشينه أواخر شهر أوت لسنة 2019 بهذا المجمع المدمج لمهن النسيج والذي ينتمي للجيل الثالث من الصناعة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.2.4 رفع الصادرات:

سيسمح تجسيد هذا المجمع على أرض الواقع من الرفع من صادرات صناعة النسيج الوطنية، خاصة وأنه سوف يتم تخصيص60% من إجمالي إنتاج المجمع للتصدير نحو الدول الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص، وللإشارة قام المجمع(**TAYAL**) في جوان 2018 بأول عملية تصدير منتجات نصف مصنعة (غزل القطن)نحو تركيا (Younes Djama,juillet 2018 : 26) كما قام في شهر أوت من نفس السنة بتصدير حاوية تقدر حمولتها بـ200طن من مختلف منتجات النسيج نحو تركيا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، كما شهد هذا المجمع عمليات تصدير لأسواق 11 دولة بأوروبا وأمريكا اللاتينية ودول أخرى مع نهاية سنة 2020، وأخر شحنة من منتجاته والتي شملت القماش صدرها المجمع منتصف شهر نوفمبر 2020 لمصر.

وقصد التعزيز من مكانة المنتوج الوطني والولوج إلى أسواق دولية مهمة تمكن المجمع الجزائري التركي للنسيج (**TAYAL**) في سنة 2020 من الحصول على شهادات جودة من جديد تمثلت في كل من: شهادة **OEKO-TEX STANDARD100** للغزل و شهادة **BETTER COTTON INITIATIVE** (BCI) وتعد هذه الشهادات واحدة من بين عشرات الشهادات التي ستسمح للمجموعة بدخول أسواق دولية مهمة.

4. 5.2 تحسين مردودية مؤسسات النسيج الوطنية والتوسع :

فمن خلال رفع مردودية مؤسسات النسيج الوطنية، وتحسين ظروف الإنتاج قد تلجأ مؤسسات النسيج الوطنية إلى التوسع الذي يصاحبه ظهور فروع لهذه المؤسسات في مناطق أخرى، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من التوظيف للعمال وزيادة الطلب على بعض المنتجات النسيجية وبالتالي المساهمة في تحسين أوضاع مؤسسات نسيجية أخرى عن طريق زيادة الطلب وبالتالي نمو صناعة النسيج الوطنية بشكل أفضل ((ONS (2020), Activité industrielle 2010-2019:42

وبغية تحسين مردودية مؤسسات النسيج الوطنية قام المجمع الجزائري التركي للنسيج (**TAYAL**) في سنة 2020 من توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع المركز الجامعي " أحمد زبانة" بولاية غليزان وتلبي الاتفاقية الإمكانات المشتركة للطرفين في مجال التدريب والتعليم مطالب سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة لتطوير النسيج الاقتصادي المحلي الوطني، وهذا من خلال تزويد الطلبة والمتربصين بوسائل البحث النظرية والتطبيقية، والتي تسمح لهم من الاستفادة من الإشراف الأكاديمي والمهني المزدوج وتعد هذه الاتفاقية جزاء من خطة الإرساء الإقليمي للشركة وتنص بشكل أساسي على تنظيم دورات تعريفية داخل المجمع ودعم الطلبة في تنفيذ مشاريعهم في نهاية السنة، وكذا إمكانية اندماجهم في وحدات انتاج الشركة.

كما تم في سنة 2020 من ابرام اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات المصغرة والمجمع الجزائري التركي للنسيج (**TAYAL**)، وتهدف هذه الاتفاقية من ادماج خريجي مراكز التعليم والتكوين في مجمع (**TAYAL**)، واستقبال المهنين للتربص في المجال وادماجهم بعد فترة التربص وللعلم مكنت هذه الشراكة من تكوين أكثر من 6 **ألاف** شاب في مجال صناعة النسيج، كما تم الاتفاق على المناولة باستحداث مؤسسات مصغرة لصناعة النسيج وتكوينيهم في مجمع (**TAYAL**) وخلق قطب امتياز لرفع الشراكة لمستوى أعلى.

6.2.4 زيادة المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام

من خلال رفع مستوى الإنتاج لأنه من بين أهم أهداف مجمع (**TAYAL**) تحسين الإنتاج كما ونوعا، وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية للمؤسسات النسيج الوطنية ومنه رفع مستوى مساهمة صناعة النسيج في تكوين الناتج الداخلي الخام.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. الخاتمة:

مرت صناعة النسيج الوطنية بمراحل وتجارب متعددة، إلا أن الأزمة البترولية لـ 1986 جعلتها تفقد الكثير من مؤهلاتها وحصتها من السوق، خاصة بعد انفتاح السوق الجزائري على السوق العالمي، أين وجدت مؤسسات النسيج الوطنية نفسها غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث السعر والجودة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من مؤسسات النسيج الوطنية وخاصة العمومية منها، لذا استوجب إدخال إصلاحات عميقة وبدل الكثير من المجهودات، ولعل المبادرة الأخيرة التي قامت بها السلطات الجزائرية في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر والمتمثل في توقيع اتفاقية شراكة مع شركة طيبة التركية حول إنجاز أكبر مجمع لصناعة النسيج بإفريقيا، تعد مبادرة معتبرة تريد بها الجزائر أن تكون نقطة انطلاق لتجربة جديدة تسمح باسترجاع السوق الداخلي وكذا اقتحام الأسواق الخارجية، خاصة وأن التجارب في هذا الشأن أثبتت نجاحها، لكن يشترط في ذلك أن تستغل الفرص والمزايا التي تتاح لمؤسسات النسيج الوطنية نتيجة اتفاقية الشراكة أحسن استغلال، كما يجب أن تسطر الأهداف المنتظر تحقيقها من هذه الشراكة من البداية وبشكل واضح حتى تكون المجهودات المبذولة قابلة للتقييم.

- نتائج الدراسة:

- أسلوب الشراكة مع الأجانب من بين الأساليب المجدية للنهوض بصناعة النسيج الوطنية خاصة وأن التجارب في هذا الشأن أثبتت نجاحها، لكن يشترط في ذلك أن تستغل الفرص التي تتاح للمؤسسات الوطنية نتيجة الاتفاقيات الشراكة أحسن استغلال.
- عرفت صناعة النسيج الوطنية في البداية انطلاقة قوية غير أن منذ نهاية الثمانينات وإلى يومنا تراجع أداء هذه الصناعة بشكل رهيب، وذلك بسبب عدم منح الأولوية لهذه الصناعة ضمن المخططات التنموية من جهة، وانفتاح الجزائر على السوق العالمي دون أي توفير حماية لمؤسسات النسيج الوطنية الأمر الذي أدى إلى اغلاقها بسبب ضعف المنافسة من جهة أخرى.
- ابرام الجزائر عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات النسيج التركية في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج، ومن أهمها اتفاقية الشراكة مع شركة طيبة حول انجاز أكبر مجمع صناعي للنسيج في افريقيا مجمع **(TAYAL)**، مكن صناعة النسيج الوطنية من تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في:

- ارتفاع كبير في رقم الأعمال حيث بلغ في سنة 2019 حوالي **11827 مليون دج** مقابل **9032 مليون دج** سنة 2014، أي بارتفاع قدر بـ **30.94%**.
- ارتفاع معدل النمو الحقيقي لصناعة النسيج الوطنية من **0.5% سنة 2016 إلى 4.3% سنة 2019.** (ONS(2020) , les comptes économique de 2016à 2019:10)
- ارتفاع نسبة مساهمة صناعة النسيج الوطنية في اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات من **0.01% سنة 2014 إلى 0.32% سنة 2018.** (ONS (2019), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018 :68).

- مقترحات الدراسة:

- جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطابها نظرا إلى الدور الدي يمكن أن تلعبه في النهوض بصناعة النسيج الوطنية.
- تسطير الأهداف المنتظر تحقيقها من عملية الشراكة من البداية وبشكل واضح حتى تكون المجهودات المبذولة قابلة للتقييم.
- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها، بالانتقال من الاهتمام بالصناعات الاستخراجية التي لا يتحكم في أسعار منتجاتها إلى الاهتمام بالصناعات التحويلية وعلى رأسها الصناعات النسيجية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- إقامة علاقة تكامل وتعاون ما بين مراكز البحث والجامعات، مهما كانت صغتها (وطنية أو أجنبية)لتنمية وتطوير مؤسسات النسيج الوطنية، وهذا بهدف تشغيل عمالة مؤهلة ومدربة.

6. قائمة المراجع:

- أبو قحف عبد السلام(2001) ، **"إدارة الأعمال الدولية ودراسات وبحوث ميدانية"**، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- أحمد سيد مصطفى(2000) ، **"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي رؤية مدير القرن الحادي والعشرون"**، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- الثورة الصناعية(1974) ،**كتاب لوزارة الصناعة والطاقة**، الجزائر.
- الحدي نجوى(2015)، **"الشراكة كأداة لرفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة مجمع صيدال الأدوية بالجزائر"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 08،العدد (01)، الجزائر،جامعة زيان عاشور الجلفة، ص:88.
- الطيب داودي، ماني عبد الحق(2013)، **"تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"**، مجلة المفكر،المجلد 03، العدد (01)، الجزائر،جامعة خيضر بسكرة، ص ص: 141-142.
- بلالطة مبارك (2006) ، **" أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجزائر، جامعة سطيف.
- بن رجم محمد خميسي، عتارسية ايمان (2017)، **"الشراكة الأجنبية بديل استراتيجي في ظل المنافسة الدولية لرفع القدرة المالية والإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد03، الجزائر، جامعة المسيلة، ص:37.
- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل(2007) ، **"أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"**، مجلة الباحث، المجلد05، العدد05 ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 64.
- ساحي فوزية(2011)، **"الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية"**، دراسات اجتماعية، المجلد 03، العدد02، الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، ص:87.
- سميح مسعود برقاوي(1998) ، **"المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية"**، سلسلة الثقافة القومية، بيروت.
- طيب أمال، طيب سعيدة،(2018) **"دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة المجمع فرتيال FERTIAL"**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد (01)، الجزائر، جامعة العربي تبسي تبسة، ص:121.
- عبد النعيم دفرور، شاهد الياس(2018)،**" الشراكة الأجنبية بديل استراتيجي في ظل المنافسة الدولية لرفع القدرة المالية والإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية"**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 02 ، الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص:31.
- فريد النجار(1999) ،**"التحالفات الإستراتيجية"**، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع.
- متناوي أحمد(2015) ، **"أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد07،العدد (01) ، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص:70.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- معين أمين السيد(1999) ، **"مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"**، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- مرابط سليمان، بوعناني حكيمة، مليكي سمير بهاء الدين(2013) ، **"الذكاء الاقتصادي وتنافسية قطاع النسيج الجزائري"**، les cahiers du MECAS، المجلد09،العدد01 ، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،291.
- مرابط سليمان، مالكي سمير(2016) **"قطاع النسيج والملابس الجزائري الواقع والآفاق"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة،المجلد 07، العدد (02)، الجزائر ، جامعة معسكر، ص: 216.

- Bruno Ponson(1999), **partenariats d'entreprise et mondialisation**, collection universités francophone, paris.
- **Industrie du TEXTILE et Confection** (2014), ministère de l'industrie et de mines, D.I.M.A.F, Alger.
- **Le secteur du TEXTILE et de l'habillement en Algérie** (Novembre, 2014), ministère de l'industrie et des mines, Alger.
- Office national des statistiques (2020)، **Activité industrielle 2010-2019**, collection statistique N° :2018, Alger.
- Office national des statistiques (Aout 2020)، **Les comptes économique de 2016 à 2019**, collection statistique N° :900, Alger.
- Office national des statistiques (2019), **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018**, Alger, collections statistiques, N 2014 ,Alger.
- Office national des statistiques (janvier 2016), **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014,** collection statistiques N° 197, Alger.
- Office national des statistiques (2016), **les comptes économiques en volume de 2000 à 2015,** collection statistique N° 751, Alger.
- Office national des statistiques (2014**), évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012,** Collections statistiques, N : 182, Alger
- Office national des statistiques (2017), **évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016,** Collection statistiques, N : 205, Alger
- .**Présentation du secteur public marchand industriel** (AOUT 2017), direction générale de la gestion du secteur public marchand, ministère de l'industrie et des mines, Alger.
- SAMIR MAROUF(2005), «**la problématique du redéploiement des entreprises publique algériennes envre de leur insertion dans l'économie mondialisée : cas du TEXTILE »**, mémoire de magistère, faculté de droit et des sciences économiques, université A.MIRA de Béjia, Alger.
- Younes Djama(juillet 2018), **TEXTILE, habillement et cuir d'importantes mesures de soutien à la relance et la modernisation du secteur**, revueAlgérie industrie, N°=01, ministère de l'industrie et mines,Alger.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)